شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

الزعماء يفضلونهم أميين

جزيل الشكر لمدير عام تربية الرصافة الثالثة وزميله مدير عام تربية الرصافة الأولى وزميلهما مدير عام تربية النجف ومدير عام الشؤون الادارية والمالية في الهيئة العليا لمحو الأمية الذين نورونا بمعلومات مهمة تضمنها تقرير بثه المركز الخبري لشبكة الاعلام العراقي.. معلومات أجابت عن سؤال حيّر الكثير منا: لماذا يبدو الكثير من منتسبي الدفاع والداخلية خشنين وحتى قساة للغاية في تعاملهم مع مواطنيهم؟

المعلومات أكدت وجود إقبال كبير على التعلم ضمن برنامج محو الأمية، فقد سجّل نحو ٢١ ألف دارس في مراكز محو الأمية ضمن مديريات التربية في الرصافة الاولى والثالثة والنجف خلال الأيام الماضية، منهم ١٢ ألفاً في الرصافة الثالثة وألفان في الرصافة الأولى و٧ آلاف في محافظة النجف.

هذا الاقبال الكبير على صفوف محو الامية مفرح بدرجة كبيرة، فهو يعزز الأمل بان ثمة ضوءاً في نهاية النفق المظلم الذي فيه ألقانا صدام حسين وفيه أبقانا خلفاؤه المشغولون بصراعاتهم على السلطة والنفوذ والمال والمبددون لمئات المليارات من الدولارات على المشاريع الفاشلة والوهمية.

المعلومة الأثمن تقول ان بين السبعة آلاف ملتحق بصفوف محو الامية في محافظة النجف وحدها خلال الأيام الاخيرة ٢٦٠٠ من منتسبي وزارة الداخلية و١٤٠٠ من منتسبي وزارة الدفاع.

وكما أفاد مدير عام الادارية والمالية في الهيئة العليا لمحو الامية في وزارة التربية فان "في وزارات الدولة أعدادا كبيرة من الأميين الا ان بعض الوزارات لم ترسل للتربية اعدادهم، فيما اتضح ان وزارة الدفاع تأتي بالمرتبة الاولى بين نظيراتها بعدد الأميين بنسبة ٢٣ بالمئة من منتسبيها وتليها وزارة الداخلية بالمرتبة الثانية".

المعلومة السيئة ان الحملة الوطنية لمحو الأمية لن تتمكن من استيعاب اكثر من مليون أمي فيما عددهم ٥ ملايين .. نعم ٥ ملايين أمي في البلد الذي اخترع الكتابة فجعل البشرية تخرج من الظلمات الى النور.. البلد الذي اخترع العجلة فقرّب بين المسافات الطويلة ويسّر الانتقال في البلد الواحد وبين البلدان ومن قارة الى قارة بل من كوكب الى كوكب .. البلد الذي شهد أكبر عدد من الحضارات العظيمة في التاريخ .. بلد النفط والغاز والفوسفات والتمر والحنطة والشعير والعنبر والنهرين (عشرون نهراً في الواقع) والأهوار والبحيرات والجبال والسهول والصحارى .. البلد الذي (بغصّة خانقة حارقة وبألم ممض كاو بل قاتل أقولها) محا صدام حسين أميته في خمس سنوات وفشل خلفاء صدام في محو أمية الف شخص في عشر سنوات، بل زادوا من عدد أمييه ليصبح خمسة ملايين، رسمياً ولا بد ان العدد الحقيقي أكبر.

أأدركتم الآن لماذا يبدو الكثير من الجنود ورجال الشرطة وضباطهم قساة ؟ .. ربع عددهم أميون! .. لا تسألوا :ألم يُعلموا مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان؟ كيف وهم لا يفكون الخط! وكيف وزعماؤهم السياسيون – زعماؤنا ايضاً بأسف – أغلبهم شبه أمي وكلهم تقريباً لا يؤمنون بالديمقراطية وحقوق الإنسان!

ولا تسألوا أيضاً: لماذا جنّدوا الأميين في سلكي الجيش والشرطة فيما المتعلمون، بل خريجو الجامعات، يمكن تشكيل جيوش جرارة منهم.. لا تسألوا فزعماؤنا يفضلونهم أميين.

دولة القانون : لن نصوت لإطلاق "القتلة والمفسدين"

صالح المطلك ينفي لـ (المدى) عقد صفقة لتمرير البنى التحتية والعفو العام

نفى نائب رئيس مجلس الوزراء صالح المطلك ان يكون قانون العفو المفترض إدراجه في جلسة مجلس النواب خاضعاً للصفقات السياسية، فيما استبعد النائب عن ائتلاف دولة القانون محمد الصيهود وجود أي صفقة لتمرير قانوني العفو العام والبنى التحتية، مؤكدا أن ائتلافه لن يصوت على قانون العفو العام كونه "يسمح بخروج القتلة والإرهابيين والمفسدين".

وقال المطلك في تصريح للمدى امس ان قانون العفو "ليس بمنة على الأبرياء المتواجدين داخل السجون واغلبهم لم يرتكب اي شيء" .

□ بغداد / اياد التميمي

وعد المطلك قانون العفو العام "من الاستحقاقات الوطنية لبدء صفحة جديدة"، مستبعدا ان يكون العفو العام مرتبطا بقوانين اخرى .

وعن قانون البنى التحتية المثير للجدل قال المطلك انه """جيد والعراق بحاجة الى مثل هكذا قانون"، وطالب بان يكون في مقابل قانون البنى التحتية مشروع مواز لمحاربة الفساد .

في المقابل قال النائب الصيهود في تصريح صحفي"، إن "جدول أعمال جلسة مجلس النواب التي ستعقد يوم غد (اليوم)، سيضم التصويت على قانون البنى التحتية"، نافيا "وجود صفقة لتمريره مقابل التصويت على قانون البنى التحتية".

وأضاف الصيهود أن "ائتلاف دولة القانون لن يصوت على قانون العفو بصيغته الحالية كونه سيسمح بخروج القتلة والإرهابيين والمفسدين"، واصفا اياه بـ"الخطير على أمن العراق والمنطقة وينسف جهود القضاء".

وتابع الصيهود أن "التصويت على القانون سيخلق فوضى اجتماعية وأمنية وسياسية وسيعرقل الاستقرار الاقتصادي للبلاد".

وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون حسين الاسدي اعتبر، امس الأربعاء ، أن قانون العفو العام بصيغته الحالية "خطير ويهدد السلم الأهلي"، فيما اعرب عن رفضه ربطه بقانون البنى التحتية.

ورأى القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان منذ ايام أن ٨٠٪ من نزلاء السجون العراقية غير مذنبين، وفيما لفت إلى هؤلاء المعتقلين احتجزوا وفق المادة الرابعة من قانون "الإرهاب" وادخلوا السجون دون التحقيق معهم، دعا الكتل إلى مراعاة المصلحة العامة في تمرير قانون العفو والتخلي عن مبدأ "المقايضة" في تمرير القوانين.

وكان مقرر مجلس النواب محمد الخالدي أعلن ، اول من أمس أن مجلس النواب سيصوت خلال جلسته الـ٢٥ التي ستعقد اليوم ، على العضو التاسع لمفوضية الانتخابات وخمسة قوانين أخرى أبرزها قانونا البنى التحتية والعفو العام.

وتنص الفقرة الأولى من القانون قبل التعديل على أن يعفى عفواً عاماً وشاملاً عن العراقيين المدنيين والعسكريين الموجودين داخل العراق وخارجه المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حضورية أو غيابية اكتسبت درجة البتات أو لم تكتسب، أما التعديل المقترح لهذه المادة فينص على أن يعفى عفوا عاماً وشاملاً عن العراقيين المدنيين والعسكريين الموجودين داخل العراق أو خارجه من المحكومين سواء كانت أحكامهم وجاهية أو غيابية ويعفى عما تبقى من مدة محكوميتهم سواء اكتسبت درجة البتات أم لم تكتسب".

كما تنص المادة الثانية من القانون على أن تسري أحكام المادة (١) من هذا القانون على المتهمين كافة الموقوفين منهم ومن لم يلق القبض عليه ويعفون من الجرائم كافة مهما كانت درجتها سواء اتخذت فيها الإجراءات القانونية أم لم تتخذ إلا ما ورد منها استثناء بموجب هذا القانون وتوقف الإجراءات القانونية بحقهم كافة، فيما تضمن التعديل المقترح للمادة الثانية أن يتم إيقاف الإجراءات القانونية المتخذة بحق المتهمين سواء كانت دعاواهم في مرحلة التحقيق أو المحاكمة أو الذين لم تتخذ بحقهم الإجراءات القانونية.

وكان رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي أعلن، في ١١ أيلول الحالي أن رؤساء الكتل واللجان النيابية اتفقوا خلال اجتماع عقد في مبنى البرلمان، على التصويت على قانون العفو العام، فيما جدد دعوتها للكتل البرلمانية إلى حسم قانوني المحكمة الاتحادية ومجلس القضاء الأعلى بأسرع وقت.

وأعلن مقرر مجلس النواب محمد الخالدي في ٨ آب ٢٠١٢، أن رئاسة المجلس تسلمت الصياغة النهائية لقانون العفو العام، مؤكداً أن الخلافات بشأنه وضعت في خيارات متعددة.

يذكر أن قانون العفو العام لاقى ردود فعل متباينة حيث وصفه ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي، في الثالث من أيلول ٢٠١١، بصيغته القديمة بـ"السيئ" واعتبر أنه يحتوي على الكثير من الثغرات، فيما أكد التيار الصدري رفضه التام شمول كل من أدين بتهم تتعلق بالمال العام أو الدم العراقي بقانون العفو العام.

من ناحية ثانية اتحدث المطلك عن الازمة السياسية وقال انها "لا يمكن ان تحل حتى وان اجتمع الفرقاء" ، مؤكدا على ان الخلل لا يكمن في الشخصيات وانما بنوعية المشاكل ، منوها الى ان الجميع اذا ارادوا الحل عليهم ان يبتعدوا عن تأثيرات الدول الخارجية بما تمليه عليهم تلك الدول من اجندات تقف عائقا امام بناء واستقرار البلد .

واستبعد المطلك ان تكون الفترة المتبقية من عمر الحكومة والبرلمان كافية لحل الازمة متوقعا ان تكون الخلافات مستمرة حتى نهاية هذه الدورة .

الحكومة تسعى لإغلاق أرشيف مخابرات صدام

□ بغداد (ا ف ب)

تتجه الحكومة العراقية إلى إصدار قانون يجرم استخدام ملايين الوثائق والتقارير التى جمعتها مخابرات نظام صدام حسين ولا تزال متاحة رغم مرور نحو تسع سنوات على سقوط النظام.

ويرى سعد اسكندر مدير دار الكتب والوثائق الوطنية أن هذه المحفوظات استخدمت لفترة كافية، ولذلك فانه يدفع باتجاه التشريع الذى من شأنه أن يجرم نشر الوثائق من دون موافقة الأشخاص المعنيين بمحتوياتها.

ويوضح إسكندر "المسؤولون فى حزب البعث والمنظمات السرية والمخابرات، جميعهم تسلموا وكتبوا ملايين التقارير ضد مواطنين عاديين ومسؤولين فى أحزاب أخرى".

ويضيف "لقد كان النظام عبارة عن ديكتاتورية فظيعة سادت جميع جوانب الحياة، ليس فقط من خلال الترهيب، وإنما أيضا عبر التوثيق والتجسس".

وخلافا لما حدث فى ألمانيا حيث تم اختيار جهة معينة لمعالجة وثائق الشرطة السرية، انقسم أرشيف العراق الى عدة أجزاء وقعت فى أيادٍ مختلفة عقب سقوط نظام صدام حسين في ٢٠٠٣.

واستولت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" على ٤٨ ألف صندوق من الوثائق، ووضعت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA يدها على ملايين الأوراق، كما فعلت الأحزاب السياسية العراقية وأفراد آخرون ووسائل إعلام.

ورغم مرور أكثر من تسع سنوات على سقوط صدام، إلا أن هذه الوثائق لا تزال تطرح تساؤلات شائكة بصورة متكررة.

ويقول اسكندر إن "بعض الوثائق التى نشرتها وسائل الإعلام تشير إلى أسماء الأشخاص الذين اعدموا، وتحدد متى وكيف، دون إخفاء أسماء الضحايا"، مضيفاً "ليس لدينا الحق في نشر أسماء الضحايا ومرتكبي الجرائم".

صدام

وأدان اسكندر تصرفات بعض الأحزاب السياسية التي هددت بالكشف عن وثائق تظهر أن مرشحين من أحزاب معارضة كانوا أعضاء في حزب البعث المحظور حاليا.

وقال في هذا الصدد "لقد تمكنا من ثني بعض وسائل الإعلام عن استخدام الوثائق، ولكن من المستحيل الضغط على الأحزاب السياسية ما لم نستند الى قانون يسمح بذلك".

وأعد اسكندر مشروع قانون وقدمه إلى البرلمان، وإذا ما تم اعتماده فسيتم بالفعل تجريم نشر وثائق من عهد صدام حسين من دون موافقة الجهات المعنية.

ويعتبر اسكندر أن "هذا القانون سينظم طريقة الوصول الى المعلومات حيث انه سيتم الكشف عن بعض المعلومات لرئيس الوزراء وبعضها الآخر للقضاة. غير انه لن يكون للجميع إمكانية الوصول الى هذه الوثائق".

ويضيف أن "هذه الثروة من المعلومات، هذه الوثائق، هى سلاح يمكن أن تحسن استخدامه أو العكس".

وذكر اسكندر أن مشروع القانون ينص على عقوبات تشمل غرامات مالية وعقوبة بالسجن لمن يكشف عن وثائق من دون إذن بذلك، رافضا الكشف عن تفاصيل أخرى لمشروع القانون الذي لا يزال قيد الدراسة.

وقال المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ إن الحكومة ستدعم هذا القانون.

وتنظر كتلة "العراقية" التي منع بعض مرشحيها من خوض الانتخابات البرلمانية العام ٢٠١٠ بسبب مزاعم حول علاقاتهم بحزب البعث، بايجابية الى اقتراح اسكندر.

وانتقد النائب حيدر الملا، المتحدث باسم كتلة "العراقية"، الحكومة العراقية على خلفية مدة تطبيق قانون اجتثاث البعث، معتبرا أن الحاجة للعمل بقانون اسكندر يأتي بسبب "فشل الدولة" في إجراءاتها.

وقال الملا إن "اجتثاث البعث كان لفترة زمنية، وينبغي أن ينتهي"، موضحا "ليس من المنطقي انه بعد ١٠ سنوات ما زلنا في دائرة اجتثاث البعث".

ورغم الدعم الذي تلقاه مبادرة اسكندر، إلا أن البعض يحذرون من أن القانون الجديد المقترح يمكن أن يضع قيودا على حرية الصحافة.

وقال زياد العجيلي رئيس مرصد الحريات الصحافية "كيف يمكننا التزام الصمت عندما نرى وثيقة عن أعضاء سابقين في حزب البعث تحمل معلومات حول إبادة جماعية؟".. مضيفاً "الصمت جريمة، والجريمة ليست في نشر هذه الوثائق".

واشنطن تطالب بغداد بوقف رحلات الطائرات الإيرانية المتوجهة إلى سوريا

هيلاري كلينتون

□ بغداد/ ا ف ب

طالبت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون من جديد الحكومة العراقية بوقف رحلات الطائرات الايرانية التي تعبر الاجواء العراقية متوجهة الى سوريا لاشتباه واشنطن بانها تحمل اسلحة الى نظام بشار الاسد.

والتقت كلينتون نائب الرئيس خضير الخزاعي على هامش الجمعية العامة للامم المتحدة في نيويورك لبحث الوضع في العراق والاحداث الجارية في سوريا.

وقال مسؤول اميركي ليل الثلاثاء "ابلغنا العراقيين بوضوح بان عليهم وضع حد لهذه الرحلات" من ايران الى سوريا.

وكانت الولايات المتحدة قد طلبت من حليفها العراقي في مطلع ايلول الحالي ان يصدر اوامر الى جميع الرحلات القادمة من ايران والمتوجهة الى سوريا عبر اجوائه بالهبوط لتفتيشها بعدما ابدى اعضاء في مجلس الشيوخ الاميركي مخاوف من ان تحمل اسلحة الى النظام السوري.

واتصل نائب الرئيس الاميركي جو بايدن مؤخرا برئيس الوزراء نوري المالكي ليشدد على هذه المسألة.

وقال المسؤول الاميركي "لقد اتخذوا خطوات اولى مشجعة ورأينا انهم اوقفوا رحلة من كوريا الشمالية".

واعلنت بغداد الاسبوع الماضي انها منعت طائرة كورية شمالية متوجهة الى سوريا من عبور مجالها الجوي للاشتباه بانها تحمل اسلحة ومستشارين الى دمشق.

وذكر المسؤول بان الحكومة العراقية تعهدت علنا "بعدم السماح لطائرات قادمة من ايران تحمل معدات عسكرية لاعادة امداد القوات السورية بعبور اجوائها".

وتابع "عليهم ببساطة ان ينفذوا ذلك وتبلغنا خلال لقائنا مع نائب الرئيس العراقي ان هذا ما يعتزمون القيام به وان هذا هو موقفهم".

وتسيطر بغداد على كامل مجالها الجوي منذ انسحاب القوات الاميركية في نهاية ٢٠١١.

وكان العراق ابلغ ايران في اذار الماضي بعد تحذير اول من واشنطن بانه لن يسمح بعبور اسلحة موجهة الى سوريا من خلال اراضيه او مجاله الجوي في وقت تؤكد طهران حليفة دمشق على الدوام ان هذه الرحلات تقتصر على المساعدات الانسانية.

الخارجية ترصد مكافأة مالية للوصول إلى وثائق وممتلكات تخص الكويت

□ بغداد/المدى

دعت وزارة الخارجية مجددا ، امس المواطنين إلى ابلاغها عن اية معلومات تتعلق بممتلكات ووثائق عاديتها لدولة الكويت.

وذكرت الوزارة في بيان تلقته "المدى" أن "وزارة الخارجية تُهيب بالمواطنين الشرفاء ممن لديهم معلومات عن ممتلكات او وثائق تعود لدولة الكويت والاتصال بوزارتنا بهدف اعادتها الى الكويت، وذلك تنفيذاً لقرارات مجلس الامن".

وأضاف البيان أنه "لمن يقدم أية معلومة حول تلك الممتلكات مكافأة من الوزارة ويكون قد قدم خدمة هامة لوطنه".

وكانت الوزارة قد سلمت، في منتصف نيسان الماضي البنك المركزي الكويتي عملات نقدية كويتية ورقية ومعدنية وأوراقا ومفاتيح لقاصات تابعة لبنك الكويت المركزي، فيما سلمت في الوقت نفسه ١٥ شريط مايكروفلم لأرشيف جريدة الإنباء الكويتية في مقر وزارة الخارجية الكويتية.

وأعلنت وزارة الخارجية وقتها عن تسليمها دولة الكويت ممتلكات لها استولى عليها النظام السابق في عام ١٩٩٠ في حرب الخليج الثانية.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون